الهيئة الدولية لدعـــم حقوق الشعب الفلسطيني

دائرة الأبحاث والسياسات

ورقة تحليل سياسات بعنوان:

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة

(احصائيات ومآسي)

إعداد/ أ. منصور أبو كريم

أبريل2017

مقدمة

يعاني قطاع غزة مجموعة من الأزمات المتشابكة والمعقدة، التي تعود تاريخياً لبداية الاحتلال الإسرائيلي للقطاع، ولكنها أخذت أنماط جديدة منذ إعادة الانتشار الإسرائيلي صيف عام 2005م، ما ساهم في إدخال قطاع غزة في أتون الصراعات السياسية والأزمات الاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد الانقسام الفلسطيني والحصار الإسرائيلي، وما صاحبهما من تداعيات خطيرة على كافة الجوانب الإنسانية في قطاع غزة.

وجاء قرار الحكومة الفلسطينية بخصم جزء من رواتب الموظفين، والتهديدات التي أطلقها الرئيس عباس، التي أكد فيها أن هذه الخطوة سوف يتبعها خطوات أخرى في حالة عدم استجابة حركة حماس لشروط الرئيس ومن بينها إلغاء اللجنة الإدارية المشكّلة من قبل حركة حماس لإدارة غزة بعيداً عن حكومة التوافق الوطني؛ لكي تضيف تحديات وأزمات جديدة على قطاع غزة، خاصة في ظل التحولات الدولية، والرغبة الأمريكية في إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وفق منظور الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفريق إدارته الذي يغلب عليه الطابع العسكري والذي ينظر نظرة سلبية لكل الحركات الإسلامية في المنطقة.

إن تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة، بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليه منذ حوالى 12 عاما متواصل، شهدت تدهور ملحوظ في ظل القرارات الحكومية الأخيرة، وما صاحبها من إعلان متكرر لمؤسستي الرئاسة والحكومة الفلسطينية سعيهما لأخذ إجراءات جديدة تتنافي مع التزاماتهم القانونية والأخلاقية تجاه قطاع غزة وسكانيه، تحت ذريعة سعيهما لإنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني.

الكل الفلسطيني يتفق لحد بعيد جداً على أهمية إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني، وينظر لذلك أغلب سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره هدف رئيس يحتل أولويه قصوي لديهم، ولكن بكل الاعتبارات لا يمكن في سبيل تحقيق ذلك، السير بإجراءات لا تنسجم مع القانون الأساسي الفلسطيني و الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، فإن إنهاء الانقسام لا يكون بأي ثمن، ولا يمكن القبول التضحية بحقوق الإنسان للوصول لهذا الهدف.

تتواصل مشاعر الصدمة والغضب التي تنتاب قطاع واسع من المواطنين في قطاع غزة، الذين تعرضوا لقرار جائر غير قانوني باستقطاع مبالغ تتراوح ما بين 40% إلى 50% من رواتب موظفي القطاع العام الحكومي التابعين لحكومة رام الله، والممتنعين عن العمل بموجب قرار رئاسي صدر إبان أحداث الاقتتال الداخلي في حزيران 2007، هذا القرار الظالم لم يؤثر على هؤلاء الموظفين وحسب بل على أطفالهم وعائلاتهم، وكذلك حتما سيطال تأثير هذا الخصم كافة القطاعات وخاصة التجارية، والتعليمية، و الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، والاستثمارية، خاصة في ضوء ما تلاه من قرارات حكومية من بينها أيقاف المساعدات والاعانات المالية لقرابة 600 عائلة فلسطينية في قطاع غزة، كانت تسفيد من مبالغ مالية كمعونة دورية لمساعدة على مواجهة ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارهم كعائلات فقيرة لا تستطيع الوفاء باحتياجاته الأساسية للأسباب متعددة.

الظروف الحالية في قطاع غزة، التي شهدت خلال الآونة الأخيرة تدهور غير مسبوق في الوضع الإنساني، تثير العديد من التساؤلات حول مستقبل قطاع غزة في ظل هذه الظروف، أهمها: ما هي التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لتأزم العلاقة بين السلطة وحركة حماس؟

إن الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد) تحاول بهذه الورقة أن تساهم في طرح إجابات لهذا السؤال العريض، وهي تنطلق من أن تدخلاتها بهذا الشأن تتقاطع مع مجال عملها الهادف لحماية حقوق الشعب الفلسطيني، وفي

ذات الوقت تؤكد (حشد) اهتمامها بالجوانب الحقوقية والإنسانية وتوليها عناية خاصة تفوق اهتمامها بالجوانب السياسية التي لا غني عن إدراكها كونها البيئة التي تضمن سيادة القانون وأعمال حقوق الإنسان.

أولاً: مستقبل قطاع غزة في ضوء الأزمة الراهنة

1- البيئة السياسية الدولية :

هنالك شبة أجماع أن المنطقة العربية مقبلة على مرحلة إعادة ترتيب من جديد، وفق المنظور الأمريكي، الذي يحمل إيران وحلفائها، بالإضافة للحركات الإسلامية السنية مسؤولية حالة عدم الاستقرار في المنطقة، لذلك يتوجب العمل بشكل جاد للقضاء عليها أو على الأقل تحجيم نفوذها، عبر ممارسة ضغوط سياسية ومالية عليها، وعلى كل الدول التي تدعمها.

وهذا الأمر أصبح يتطلب إعادة تموضع لكل الهياكل السياسية في المنطقة، بما يتناسب مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، ومن أجل تحقيق ذلك ترى أمريكا لابد إنهاء القضية الفلسطينية بأسرع وقت ممكن؛ عبر طرح صفقة شاملة ما بين العرب وإسرائيل، تمهد للتحالف الجديد، باعتبار أن القضية الفلسطينية قضية جوهرية، وأن أي جهود لتحقيق أمن واستقرار المنطقة لابد أن تبدأ منها، وأن محاربة الجماعات الإرهابية أصبح يتطلب إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية عبر أي طرف، خاصة في ظل الحديث الإسرائيلي المتكرر عن الحل الإقليمي، الذي يعني إقامة دولة فلسطينية في غزة، عقب توسيع مساحة القطاع (جنوباً أو شرقاً أو غرباً)، خاصة في ضوء قمة العقبة التي ناقشت تسوية القضية الفلسطينية، بدون حضور الطرف المعني [1].

ومن أجل إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، التي يجب أن تبدأ بالملف الفلسطيني -أو على الأقل تسكين القضية الفلسطينية- حسب توجهات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة ذكرت صحيفة "القدس" المحلية، أن الرئيس ألأميركي دونالد ترامب شكل لجنة برئاسة مبعوثه للمفاوضات الدولية، جيسون غرينبلات، (وإشراف صهره جاريد كوشنر) تتكون من عشرة أفراد "تنكب حالياً على تنقيح نقاط محددة لبحثها مع وفد فلسطيني رفيع المستوى، تبعة لقاء قمة بين الرئيس الفلسطيني و الأمريكي في 03 من مايو 2017.

وإذا راقبنا آراء المتابعين حول ما هو منتظر من هذه القمة يمكننا تلخيصها في ثلاثة اتجاهات رئيسية تتعارض في مظهرها الخارجي وتلتقي في الجوهر وتتقاطع مع بعضها البعض في المشهد العام. الاتجاه الأول يرى أن الوضع الفلسطيني في أضعف حالاته كسياقٍ للوضع العربي المتردي ولتعارض مصالح الدول الكبرى حول واقع ومستقبل الإقليم ومن ضمن ذلك حل القضية الفلسطينية، ولهذا فإن هذا "الاتجاه" لا يرى في هذه القمة سوى محطة للضغط على الرئيس الفلسطيني باعتبار أن الميزان القائم على الأرض سيئ، وباعتبار أن العلاقة الأميركية الإسرائيلية في أحسن حالاتها بعد تولي ترامب لمقاليد الحكم في البيت الأبيض، وهي أمور في محصّلتها لا يمكن أن تفضي سوى إلى الضغط والابتزاز. وهذا الاتجاه يرى في الواقع أن الولايات المتحدة تهدف إلى تمرير الحل الإسرائيلي بغض النظر عن الآليات التي ستعتمدها للوصول إلى ذلك، ويرى أصحاب هذا الاتجاه ان الوضع الاقليمي هو الوضع المناسب والأكثر مواتاه منذ عدة عقود، ولهذا بالذات سيتم "استخدام" الإقليم لبلورة

[1] أبو كريم، منصور، **أزمة الرواتب والتحولات الإقليمية والدولية**، وكالة سوا الإخبارية، بتاريخ 2017/4/12م، على الرابط التالي: https://goo.gl/WYUuX5

"الحل" الإسرائيلي برعاية أميركية وبجهود حثيثة منها، وان هذا هو بالضبط المقصود بعقد القمة او المؤتمر الإقليمي الذي يتم الحديث عنه هذه الأيام والذي يفترض عقده في صيف هذا العام[2].

أما الاتجاه الثاني فيرى أن الأمور على العكس من هذا كله مختلفة، ولا يوجد في الواقع ما يمكن أن يضغط به على الرئيس الفلسطيني، ذلك أن الرئيس هو أول من يعرف تعقيدات الوضع الفلسطيني الداخلي، وهو كذلك أول من يدرك حالة الإقليم العربي، وهو وأحد من القلائل في منطقتنا الذين يعرفون جيداً خارطة التناقضات الدولية، حيث استطاع في ظروف شبه مستحيلة أن يحقق لقضيته إنجازات كبيرة، على الرغم من كل هذه الظروف، استطاع أن يضع السياسة الإسرائيلية في مختنق خطير، وحصل على تأييد كاسح في محطات مفصلية، ولذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون في هذه القمة فرصة كبيرة لإفشال الحل الإسرائيلي ووضع الإدارة الأميركية أمام حقائق ووقائع الصراع وأخطار استمرار إسرائيل في سياساتها على المنطقة وعلى العالم بما في ذلك المصالح الأميركية نفسها ، أصحاب هذا الاتجاه لا يرون أن كل إسرائيل ستهرول باتجاه ترامب من هذه الزاوية بالذات، وهناك ايضاً من لا يريد أن يهرول باتجاه ترامب خوفاً من الآثار التي ستترتب على تحالف إسرائيلي أميركي بقيادة ترامب في حال فشل الرئيس الأميركي الجديد في البقاء قوياً في البيت الأبيض، بل ان هناك من يرى ان إكمال الولاية الدستورية للرئيس ترامب ليست مسألة مضمونة بالكامل بعد. وفي ضوء كل ذلك، فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون ان إسرائيل ستكون في مأزق سياسي كبير إذا ما استطاع الرئيس عباس أن يدفع الرئيس ترامب نحو حل متوازن وحقيقي فيه ما يكفي من الأسس والمرتكزات القانونية وفق مفاهيم الشرعية الدولية.

أما أصحاب الاتجاه الثالث، وهو في الواقع اتجاه "بيني"، وهو يقف في منتصف الطريق ما بين الاتجاهين الأول والثاني، إذ يرى أن الإدارة الأميركية ستعود إلى منطق إدارة الأزمة وأن الحلول ما زالت مطروحة لما بعد الحلول للمشاكل والأزمات الإقليمية، وان هذه الإدارة ستركز على "الخطوات" التي من شأنها التمهيد فقط للحلول القادمة في مراحل لاحقة، وان الرئيس عباس في هذه الحالة لن يخضع لأي ضغوط حقيقية[3].

2. موقف حركة حماس من الأزمة والسيناريوهات المحتملة

مثلت الخطوة التي أقدمت عليها حكومة الوفاق الوطني في رام الله برئاسة الدكتور رامي الحمد الله بخصم نسبة 30-50% من رواتب موظفي السلطة في قطاع غزة، صدمة للشارع الفلسطيني، وفتحت التفسيرات والتأويلات على مستقبل غزة على مصراعيه، خاصة بعد تهديدات الرئيس محمود عباس باتخاذ إجراءات أكثر قسوة ضد قطاع غزة إذا لم تستجب حركة حماس لمبادرته التي سيحملها أعضاء من اللجنة المركزية لحركة فتح، والمكونة من خمسة نقاط، تتضمن إعلان حماس حل اللجنة التي شكلتها لإدارة قطاع غزة، وقد سلّم وفد حركة فتح الذي زار قطاع غزة مؤخرًا، برئاسة روحي فتوح، حركة حماس خارطة الطريق التي وضعها الرئيس محمود عباس، وتضمنت 5 بنود: حل اللجنة الإدارية التي شكلتها حماس مؤخرًا في قطاع غزة، ثم تمكين حكومة التوافق من أداء مهامها في القطاع، وتسليم المعابر والوزارات في قطاع غزة. وجاء في البنود، أن تلتزم حماس بالمبادرة القطرية، بعد الموافقة عليها، والاتجاه إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتتعهد الحكومة بعد ذلك بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية خلال ثلاثة أشهر. أما البند الأخير فيتعلق، بإلغاء كل القرارات التي اتخذتها كتلة تشريعي حماس في غزة بشكل منفصل. وذكر المصدر، أنه في حال وافقت حماس على البنود التي طرحها الرئيس كخارطة طريق، سيتم الإعلان فورًا عن تشكيل حكومة وحدة وطنية لتتسلم الوزارات في القطاع[4].

وفي سبيل التحذير من تداعيات الأزمة الحالية وانعكاساتها السلبية على مجمل الأوضاع في غزة، عقدت القوى الديمقراطية اجتماعاً طارئاً في مدينة غزة ناقشت خلاله تداعيات قرار السلطة بخصم جزء من رواتب موظفي قطاع غزة، وأكدت فيه على التالي: حذرت القوى الخمس من الأبعاد السياسية لهذه الخطوة ومخاطرها على القضية الفلسطينية، داعية إلى تطبيق

[2] سويلم، عبد المجيد، **قمة عباس ترامب، ما المنتظر؟** وكالة سوا الإخبارية، بتاريخ 2017/4/13م، على الرابط التالي: https://goo.gl/LJWxdL

[3] سويلم، عبد المجيد، **قمة عباس ترامب، ما المنتظر؟** وكالة سوا الإخبارية، بتاريخ 2017/4/13م، على الرابط التالي: https://goo.gl/LJWxdL

[4] **ورقة الرئيس عباس "ذات البنود الخمسة" التي سُلمت لحماس**، دنيا الوطن، بتاريخ 2017/4/23م، على الرابط التالي:https://goo.gl/L4U08m

مخرجات اللجنة التحضيرية في بيروت بشأن عقد مجلس وطني توحيدي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية كخطوة مطلوبة في طريق إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية [5].

رغم ذلك فقد أعلنت حركة حماس عقب لقاء جمعها مع الفصائل الفلسطينية في غزة، أنها لا تقبل الابتزاز أو الضغوط، وأنها مستعدة لحل اللجنة الإدارية التي أعلنت عنها بمجرد تحمل حكومة التوافق الوطني مسؤوليتها كامله تجاه قطاع غزة، حيث أكد القيادي في حركة المقاومة الإسلامية صلاح البردويل، على ضرورة مشاركة الكل الوطني في أي حوار مستقبلي مع حركة فتح، موضحاً أن اللجنة الإدارية في قطاع غزة ستنتهي، حال باشرت الحكومة أعمالها في القطاع حسب ما تم الاتفاق عليه. أوضح أنه "في اللحظة التي تباشر الحكومة أعمالها حسب الاتفاق ستكون اللجنة في عداد المنتهية"، مشدداً على أن "حكومة الوفاق مرحب بها بحسب ما تم الاتفاق عليه ونحن مستعدون لتنفيذ الاتفاق بحذافيره". ونوه البردويل، إلى أن "ما يجري (خصم الرواتب وأزمة الكهرباء) جزء من ضغط سياسي على قطاع غزة"، مضيفاً "لا توجد أزمة مالية، هناك رحلة للرئيس عباس إلى واشنطن، والإدارة الامريكية تطلب أن يأتي عباس وقطاع غزة "راكع". وأشار إلى أن لقاء الفصائل جاء لاطلاعهم على رؤية حماس في ظل التطورات السياسية والاجتماعية للوضع الفلسطيني والأوضاع في قطاع غزة، وأيضاً اطلاعهم على وثيقة حماس ورؤيتها السياسية التي ستطرحها الحركة قريباً. وتابع: "وضعنا رؤيتنا للحل ووقف الأزمات في غزة، والبعد عن وسائل الإعلام والتراشق الجانبي، وطالبنا أن يكون الكل الوطني الفلسطيني شاهدًا على الحلول المقدمة والمقصر في ذلك"[6].

فقد وضعت هذه الخطة حركة حماس، أمام مجموعة من التحديات في انتظار موقف الحركة الرسمي، خاصة أن القرارات جاءت في سياق إعادة ترتيب للأوضاع في المنطقة بعد انتخابات حركة حماس لقيادتها الجديدة، فإما القبول بها كما هي، والخضوع الكامل للرئيس عباس، أو أن تتحمل الحركة مسؤوليه الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلاً بشكل كامل في غزة، وهنا تكمن صعوبة الأمور وصعوبة الخيارات في ظل وضع عربي ودولي قيد التشكّل.

ورغم استعداد حركة حماس العلني للتعامل بإيجابية مع شروط الرئيس الخمس التي سوف يحملها وفد حركة فتح لقطاع غزة، إلا أن كل المؤشرات تؤكد صعوبة التوصل لا تفاهمات أو اتفاق ينهي الانقسام بشكل كامل، خاصة في ضوء التجارب الفاشلة السابقة التي مرت فيها قضية المصالحة بداية من الورقة المصرية والاتفاق في قطر، واتفاق الشاطئ، وحكومة التوافق الوطني التي لم تأخذ الفرصة لإدارة الشأن العام في غزة، مما يفتح الباب أمام وضع مجموعة من السيناريوهات والمقاربات المستقبلية في ضوء العلاقة السلبية وانعدام عامل الثقة بينهم؛ وإصرار كل طرف على التمسك بشروطه ورؤيته للوصول لحل لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية:

سيناريو التوافق الوطني والوصول لاتفاق حقيقي

قد تشكل التطورات الدولية والإقليمية دافع قوى للأطراف الفلسطينية للوصول لاتفاق مصالحة وطنية، خاصة أن المنطقة تشهد إعادة ترتيب من جديد، وفق للمنظور الأمريكي الذي يعادي الحركات الإسلامية في المنطقة على مختلف مشاربها، ويتهمها بالمسؤولية عن استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة، مما يضع أمام حركة حماس تحديات كبيرة ، خاصة أن المشروع يأتي بالتوافق مع الدول العربية الإقليمية، ومن بينها قطر التي تحاول التأثير على الموقف الأمريكي تجاه سورية والنظام السوري لصالحها مما قد لا تمانع من إنهاء حكم حماس في غزة، في إطار مقايضة إقليمية ودولية، مع استمرار فرص فتح مواجهة عسكرية جديدة بين غزة وإسرائيل في ظل السياسة الخارجية الأمريكية التي قد تعطي إسرائيل غطاء لارتكاب جرائم حرب في غزة.

[5] **القوى الديمقراطية الخمس تحذر من الابعاد السياسية لخصم رواتب غزة**، وكالة سما الإخبارية، بتاريخ 2017/4/12م، على الرابط: https://goo.gl/obkhh9

[6] بالفيديو والصور: حماس: **لجنة إدارة قطاع غزة مؤقتة نظراً لغياب حكومة "الوفاق" ولا نقبل الابتزاز أو التهديد**، وكالة خبر الإعلامية، بتاريخ 2017/4/12، على الرابط التالي: http://khbrpress.net/post/103532

فحركة حماس تدرك ويدرك كل من يتابع هذا الشأن أن الرئيس محمود عباس، أصبح يمتلك أوراقاً عديدة موجعة. منها خصومات الرواتب، الذي يعتبر بداية مسلسل لإجراءات متتابعة، أولها، تفاقم أزمة الكهرباء، وبناء على حسابات معمّقة، يكون قد تجاوز الحذر المطلوب إزاء أية استحقاقات أو تبعات، أو أثمان ستدفعها أطراف كثيرة في الساحة الفلسطينية، لذلك فإن حركة حماس أمام هذه المفاضلة بين خيارين أحلاهما مر، فمن غير المتوقع أن يتقدم أحد في الإقليم لمد يد العون لحماس، فما كان بالأمس من قبل حلفائها، غير ممكن اليوم بسبب اندراج هؤلاء في سياقات التحرك الأميركي الإقليمي. وفي أي من الخيارين فإن الثمن الذي تدفعه حماس سيكون كبيراً وكبير جدا، فسكان القطاع الذين أعيتهم الحروب، والأزمات والحصار والتهميش. هذا هو ثمن القراءات والحسابات الخاطئة والفصائلية، والمراهنات على أراضٍ رخوة، وحلفاء غير مبدئيين، ولا أغامر إن اعتقدت بأن ثمة قرارا دوليا يضع "حماس" أمام واحد من أمرين: إما الاندماج في السياسة الجارية، ولعب دور المعارضة الناعمة، وإما أنها مرشحة للشطب [7].

وما يعزز حدوث هذا السيناريو، أن حركة حماس أصبحت تعلم جيداً أن خياراتها اليوم باتت شبه منعدمة في ظل ما آلت إليه أوضاع المنطقة والتي تعطى شرعية مضاعفة للسلطة الفلسطينية بصفتها جزء مهم من التحالف العربي الرسمي الجديد، وهى تدرك اليوم أن قطار التسوية السلمية الذى يقوده ترامب جاد في الوصول إلى محطته الأخيرة وهو ما سرع في نضوج وثيقة حماس السياسية والتي تقبل من خلالها دولة في حدود67 وهو ما يعد اعترافاً ضمنياً بالقرار 242 ، وقد يكفى هذا حماس في الوقت الراهن لتنخرط ضمن النظام السياسي الرسمي الفلسطيني دون اعتراض إسرائيلي وبدعم إقليمي وعربي [8].

ورغم فرص حدوث هذا السيناريو تبقى ضعيفة، نظراً لحالة عدم الثقة بين الأطراف، واستمرار الانقسام في الساحة الفلسطينية على مدار عشرة سنوات، وحالة اليأس وفقدان الأمل لدى الشارع الفلسطيني من إمكانية الوصول لمصالحة وطنية حقيقية، إلا أن هذا السيناريو هو الأفضل والأقل كلفة بالنسبة للسيناريوهات الأخرى، التي تزيد من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غزة، في حالة عدم الاتفاق وإصرار كل طرف على موافقة.

سيناريو عدم التوافق واستمرار الانقسام

لم يعد مصطلح الانقسام الفلسطيني مجرد كلمة بسيطة !، بل هي كلمة تعتبر عن حالة فلسطينية شاذة لها ابعادها الكثيرة والكبيرة في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي أصبحت فكرة أن انهاء الانقسام الفلسطيني معجزة من معجزات هذا الزمان إن تحققت، خاصة أن الانقسام الفلسطيني ليس انقساماً سياسياً فقط، بل هو انقسام سياسي ومؤسساتي وثقافي وفكري بين توجهات سياسية وفكرية وعقائدية

ما يعزز حصول هذا السيناريو، ما كتبه الدكتور "أحمد يوسف" في مقاله الأخير، الذي أكد فيه رفض حركة حماس للضغوطات التي تمارسها السلطة على حركته، وأكد "إننا في قطاع غزة لن ترهبنا تهديدات التجويع وقطع المياه والكهرباء، وحتى وقف الرواتب، حيث إن شعارنا الذي نحتنا حروفه من وجع الألم ومحنة السنين: لن نستسلم، ننتصر أو نموت. ليس هناك في قطاع غزة من يساوم على كرامته ووطنه، وإذا كان الرئيس يريد حلاً لمأزق الوطن فعليه أن يسمح للجنة وطنية أو دولية محايدة لتضع لنا وله الحلول، وتزودنا بطوق الخلاص، أما اللعب على وتر الوعد والوعيد، فتلك ليست سلوكيات الزعامة والقيادات الوطنية [9].

وهذا يعني أن هناك احتمالات كبيرة لعدم التوصل لاتفاق، مما قد يؤدي لدخول الساحة الفلسطينية في مرحلة جديدة من الصراعات السياسية والإعلامية، خاصة بعد تهديدات الرئيس عباس الذي أكد فيها اتخاذ خطوات أخرى في حالة عدم

---

[7] عوكل، طلال: **حماس بين خيارين**، وكالة سوا الإخبارية، بتاريخ 2017/4/12، على الرابط التالي:https://goo.gl/DJjQuU

[8] ثابت، عبير، **غزة في عنق الزجاجة بانتظار إنهاء الانقسام**، وكالة أمد للإعلام، بتاريخ 2017/4/12، على الرابط التالي:https://goo.gl/1wBntm

[9] يوسف: **لن ترهبنا تهديدات التجويع وقطع الكهرباء و الرواتب.. لن نستسلم**، وكالة سما الإخبارية، بتاريخ 2017/4/13، على الرابط التالي: https://goo.gl/bxXht9

تجاوب حركة حماس مع الشروط التي وضعها. ومن بينها تمكين الحكومة، وتسلم المعابر وإلغاء اللجنة الإدارية، وإلغاء القرارات التي اتخذتها كتلة حركة حماس في غزة، ثم تنظر الحكومة حسب احتياجاتها من الموظفين لدمجهم.

فمن المرجح أن ترفض حماس ذلك. وعندها تبدأ هجمة إعلامية ضد حماس لتهيئة الرأي العام والتمهيد لاتخاذ قرارات أكثر تشدداً منها على سبيل المثال: وقف رواتب الشهداء والجرحى والأسرى. وفرض قانون التقاعد على أغلب موظفي غزة النتيجة، تصبح غزة على حافة الانهيار الاقتصادي والتفكك [10].

فالرئيس عباس يريد من وراء هذه الخطوات التضييق على قطاع غزة، هو إيصال الوضع إلى درجة من التأزم وانسداد الأفق، الذي يدفع حركة حماس إلى معادلة مفادها: إما التنازل عن الحكم أو الاستحواذ عليه كاملاً، من الألف الى الياء[11]. ورغم الاحتمالات الكبيرة لحدوث هذا السيناريو، خاصة في ظل تمسك كل طرف بمواقفه، مستنداً لما يملكه من أوراق قوة داخلية وخارجية في مواجهة الطرف الآخر.

سيناريو المماطلة والتسويف

نظراً لصعوبة الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، ونظراً لصعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غزة، قد تضطر حركة حماس التجاوب تكتيكياً وليس استراتيجياً مع شروط الرئيس محمود عباس لحين استضاح الأوضاع الإقليمية والدولية، بعد زيارة الرئيس لواشنطن، واتضاح الموقف الدولي والعربي بشكل كامل، فقد تبادر الحركة للتجاوب مع بعض هذه الشروط، كإعلان حركة حماس إلغاء اللجنة الإدارية المعينة لإدارة غزة من طرفها، وتجميد بعض القرارات والسماح لحكومة التوافق الوطني لاستلام بعض القطاعات الخدماتية في غزة، مثل الكهرباء والمياه والتعليم وغيرها من القطاعات التي تشكل عبء على الحركة، وتبقى ملف الأمن والمؤسسات الرئيسية في يدها لحين اتضاح الرؤية والأوضاع في الإقليم.

ورغم أن هذا السيناريو هو الأقرب للحدوث لأسباب كثيرة أصبحت معلومة ومعروفة لدى الجميع، إلا أن حدوث هذا السيناريو وإمكانية المنارة مع الرئيس والسلطة الفلسطينية في ظل هذه الظروف أصبحت معادلة محفوفة بالمخاطر، خاصة أن الرئيس والسلطة الفلسطينية لديهم الكثير من أوراق القوة الدولية والإقليمية والمحلية؛ التي يستطيع من خلالها ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية أكبر على الحركة، في حالة عدم التجاوب مع خطته بشكل كامل، بالتالي فإن التداعيات السياسية والاقتصادية لحدوث هذا السيناريو سوف تقودنا للسيناريو الثاني، ويمكن بشكل أكثر سوء.

ثالثاً: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي بكل تأكيد انعكاس للأوضاع السياسية، فتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أي مكان في العالم مرتبط تحسن الوضع السياسي، فقد انعكست الأوضاع السياسية والأمنية في القطاع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت معادلة ثابته، فقد نجحت السلطة الفلسطينية وحكومة التوافق الوطني في توجيه صدمة قوية للكل الفلسطيني في غزة، حيث أفقدت الجميع توازنه، عبر قرارها المفاجئ خصم جزء من رواتب كل الموظفين في غزة، بدون سابق إنذار، مما جعل الجميع يتساءل عن السبب الحقيقي من خلف هذه الخصومات، والدوافع والمبررات لهذا القرار ما هي تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على الأوضاع المتردية أصلاً في قطاع غزة.

فلا يوجد في السياسة الراهنة ما يحدث بفعل الصدفة إلا ما ندر، ولا يعقل أن يكون قرار حكومة التوافق الوطني بوقف دفع العلاوات لموظفي الحكومة في قطاع غزة والذي يعنى تقليص ما بين 30% - 50% من رواتب هؤلاء جاء صدفة، بل على

[10] الدجني، حسام: **أزمة الرواتب: الأسباب والتداعيات والسيناريوهات**، وكالة سواء الإخبارية، بتاريخ 2017/4/10، على الرابط التالي: https://goo.gl/K6i5qB

[11] يوسف: **لن ترهبنا تهديدات التجويع وقطع الكهرباء و الرواتب.. لن نستسلم**، وكالة سما الإخبارية، بتاريخ 2017/4/13، على الرابط التالي: https://goo.gl/bxXht9

الأغلب هو قرار مدروس ومخطط له، وهو جاء قبل أيام من زيارة الرئيس أبو مازن لواشنطن، كما أنه بات واضحاً كذلك أن هذه خطوة من سلسلة خطوات تعتزم السلطة اتخاذها تجاه القطاع ومنها على سبيل المثال وقف دفع مقابل السولار لمحطة كهرباء غزة، وقد تطال خطوات السلطة التوقف عن تزويد القطاع بالأدوية والمستلزمات الطبية. وعلى ما يبدو ستكون هذه الخطوات في إطار ما تحدث عنه الرئيس عباس عن خطوات غير مسبوقة رداً على تشكيل حركة حماس للجنة إدارة غزة. فهذه الخطوات هي وسيلة للضغط على حركة حماس، فزيادة الضغط والأعباء الاقتصادية تؤثر على إيرادات حماس التي تستفيد من القوة الشرائية لقطاع الموظفين وهو القطاع المنتج الأهم في القطاع، كما أن غضب هؤلاء سيوجه في نهاية المطاف ضد حماس لأنها السلطة القائمة في غزة، خاصة عندما يقترن تخفيض الرواتب بتقليص ساعات الكهرباء وعودة برنامج الساعتين أو الثلاث ساعات، بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن تقلص خدمات السلطة الطبية وغيرها [12].

ويبدو أن قرار الخصم هو إعلان عن "معركة" بين غزة والضفة الفلسطينية، وهذا تمهيد إلى الخطوة القادمة لإحالة جميع موظفي قطاع غزة إلى التقاعد المبكر، ويبدو أن هذه المعركة هي التي ستحول الانقسام إلى انفصال؛ حيث سيترتب عليها آثار كارثية على كل الصعد، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاستقرار الأمني والوظيفي، وهذا واضح من تهديد الرئيس عباس بالقيام بإجراءات أخرى ضد قطاع غزة". فهذه الإجراءات سوف تؤثر على الأغلبية من أبناء الشعب الفلسطيني بقطاع قطاع غزة؛ الذين يعيشون تحت خط الفقر والبطالة، ويعانون من ظروف معيشية واقتصادية صعبة". وأوضح بأن المرحلة القادمة خطيرة على قضيتنا الوطنية [13].

ويمكن لنا تقديم بعض المؤشرات التي تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في غزة، وانعكس الأوضاع السياسية المتوتر على مجمل الأوضاع في قطاع غزة خلال الفترة المقبلة:

1- المؤشرات الاقتصادية والتجارية.

كل المؤشرات والدلائل الاقتصادية تؤكد دخول الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة حالة كساد اقتصادي، نتيجة الأحداث السياسية واستمرار الانقسام والحصار الإسرائيلي، فالبيانات التي خرجت من الجهاز المصري التي تؤكد أن هناك 6200 شيك مرجع من التجار خلال الفترة من 15/5 أبريل الجاري، مما يعني دخول الأوضاع في غزة في أزمة مالية، نتيجة التداعيات السلبية للقرار، وما سوف يتبعها من قرارات في حالة عدم التفاهم، الأمر الذي سوف يؤدي لتردي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غزة.

قرار الحكومة بخصم جزء من رواتب الموظفين يحمل في طياته تداعيات اقتصادية كارثية، خاصة وأن معظم السكان في قطاع غزة يعيشون في ظل أوضاعًا صعبة، تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الحياة المعيشية اليومية، بالإضافة للقيود والعقبات والحصار والانقسام وإعاقة عملية الاعمار الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع خلال السنوات الأخيرة، التي خلفت أضرارًا بالغة بالبنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية والمرافق العامة، والمساكن، مما أدى لارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانخفاض معدلات الاستثمار، بالتالي فإن استمرار هذا القرار سيفاقم من معاناة السكان في قطاع غزة وينذر بحدوث كوارث إنسانية سيتحمل مسؤوليتها صانع القرار في الحكومة الفلسطينية[14]. فقرار الحكومة له تداعيات خطيرة. فالقرار يدفع بآلاف الموظفين إلى حافة الفقر، كون المرتبات هي المصدر الوحيد لتلك الأسر في قطاع غزة الذي يعاني من حصار إسرائيلي مشدد منذ عشر سنوات أدت لارتفاع كبير في ظاهرة الفقر والبطالة، وسيكون له تداعيات أيضاً على علاقة السلطة الوطنية وهياكلها التنفيذية والتشريعية والسياسية في قطاع غزة [15].

---

[12] العجرمي، اشرف، الرئيس إلى واشنطن: ملف غزة الساخن، وكالة سوا الإخبارية، بتاريخ 2017/4/12، على الرابط التالي:https://goo.gl/M433Kf

[13] خبراء: قرار خصم رواتب موظفي غزة تمييز عنصري وجريمة دستورية، المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ 2017/4/12م، https://goo.gl/Y1I6c4

[14] الباحث حلس: **خصم الحكومة 30%من رواتب الموظفين له تداعيات اقتصادية، دينا الوطن، على الرابط التالي:** https://goo.gl/g4s83G

[15] خبير اقتصادي يحذر من تداعيات خصم رواتب موظفي السلطة الفلسطينية في غزة، وكالة سما الإخبارية، على الرابط التالي: https://goo.gl/C6EXAj

من جانب أخر أكد الدكتور "معين رجب" الخبير الاقتصادي: إن التطورات الاقتصادية في غزة، بدت آثارها على أرض الواقع، حيث أصبحنا نشهد انخفاضاً في القوة الشرائية، وركوداً في الحركة التجارية". ولفت إلى أن الأضرار الاقتصادية لا تطال فقط الموظفين الذين شملهم الخصم أو الذين يتقاضون نصف رواتبهم، بل كل الشرائح المتعاملة معهم، مثل عائلاتهم، الأسواق، الوحدات الإنتاجية، البنوك والمؤسسات المالية وغيرها. وذكر أن المصارف والمؤسسات المقرضة العاملة في قطاع غزة ستقف، ودعا الخبير الاقتصادي رجب إلى البحث عن السلوك الرشيد للتعايش مع هذه الأزمات، وصولاً إلى مرحلة التشافي، مؤكداً على أن ذلك يحتاج إلى وقفة موضوعية بعيدة عن ردود الأفعال. وتوقع المختص تراجع آخر على شراء العقارات في قطاع غزة، " لأن من يملك سيولة لا يفكر في التفريط بها" حسب قوله [16].

من جانب أخر يؤكد الباحث الاقتصادي "رائد حلس" أن ما تم خصمه من رواتب موظفي قطاع غزة من راتب شهر مارس 2017 ليس 30% من الراتب ولكن هو صافي الراتب الذي يعتاش منه معظم الموظفين لذلك هو بمثابة خصم الراتب كله بنسبة 100%، لأن معظم الموظفين وقعوا في فخ القروض والديون والالتزامات الأخرى؛ لذلك كانت آثار الخصم كارثية وأربكت الجميع سواء الموظفين أنفسهم أو القطاع المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة أو أصحاب المحلات التجارية والمصانع نتيجة انعدام اليقين بالمستقبل والخوف الذي سيطر عليهم والتي سوف تؤثر على كافة مناحي الحياة المعيشية اليومية لسكان القطاع المنهك أصلاً بسبب الحصار والانقسام والاعتداءات العسكرية المتكررة على القطاع وتأخر عملية الاعمار وارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي وصلت إلى معدلات غير مسبوقة [17].

فالواقع الاقتصادي والتجاري في قطاع غزة، تشهد عليه شوارع وأسواق المدن، حيث الحركة شبه معدومة، وهناك تكدس للبضائع، والمواطنون يشعرون بقلق شديد، فهناك ترابط كبير بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع والأمن، كله يتأثر من هذه الأزمة. لذلك ينبغي على المسؤولين مراجعة ما حدث خلال السنوات العشر الماضية، وتقديم الحلول المناسبة التي قد تحمل الشعب إلى بر الأمان.

2- مؤشرات الفقر والبطالة

تعاني الأراضي الفلسطينية بشكل عام من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة في قطاع غزة، بسبب الانقسام والحروب والحصار الإسرائيلي، الذي دمر كل مقومات الاقتصاد الفلسطيني، بهدف جعل قطاع غزة إقليم مستود فقط للبضائع سواء الإسرائيلية أو التي يتم استيرادها عبر الواني الإسرائيلية.

فقبل العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة 2014م، بلغ معدل الفقر بين السكان في الأراضي الفلسطينية منتصف عام 2014، حيث بلغ معدل الفقر في الضفة الغربية 17.8 %، أو ما يعادل (496,6200) ألف نسمة، وبلغ في قطاع غزة 38.8 % أو ما يعادل (682,882) ألف نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8%من إجمالي السكان في الضفة الغربية ما يساوي، (217,620)، و21.1% في قطاع غزة، وما يساوي (371,360) نسمة[18]. وفي ضوء نتائج العدوان الإسرائيلي على القطاع الذي استمر 51 يوما، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة من مجموع القوى العاملة، فأصبح 43.9% ما يعادل (198,903) عاطل عن العمل في قطاع غزة، وبلغ معدل الفقر حاولي 50% من مجموعة السكان، ما يعادل 894 ألف نسمة من مجموعة سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2 مليون نسمة، وأكثر من 30% من السكان تحت خط الفقر المدقع، الذي يتراوح دخلهم أقل من دولارين في اليوم [19].

---

[16] رمانة، رامي، **تقرير اخباري، بعنوان: تطورات غزة الاقتصادية تتطلب سلوكاً ترشيدياً**، جريدة فلسطين، على الرابط التالي: https://goo.gl/OTMliT

[17] حلس، رائد، **منشور على صفحته على الفيس بوك**، بتاريخ 2017/4/9م، على الرابط التالي: https://www.facebook.com/raid.helles.56

[18] الجهاز المركزي للحصاء، النشرة الإحصائية لمناسبة اليوم العالمي للسكان، رام الله، بتاريخ 2014/7/11م.

[19] الصوراني، غازي، **أرقام واحصائيات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غزة**، منشورات الدائرة الثقافية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، غزة فلسطين، 2017، ص 6

وعدد الدكتور "سمير أبو مدلله" أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لاستمرار هذه الأزمة، وأكد أن قرار الحكومة واستمرار الأزمة له تداعيات خطيرة، خاصة أن قرار الحكومة جاء في ظل ارتفاع معدلات البطالة، التي وصلت في غزة وفق آخر الإحصائيات إلى 43% وفي صفوف الشباب إلى 65% مما يدفعهم للهجرة والانتحار وإلى مستقبل مجهول. بالإضافة إلى أن 80% من سكان قطاع غزة يتلقون المساعدات من وكالة الغوث، وقرابة 80 ألف أسرة من الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الدولية الأخرى.

فمنذ أكثر من عشرة أعوام يعاني قطاع غزة من مشاكل عدة، أبرزها، انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من 16 ساعة يومياً وفي أحسن الأحوال لثماني ساعات، كما أن 95% من مياه غزة غير صالحة للاستخدام الأدمي وفق مؤسسات دولية. فالتقديرات تشير إلى أن 30% من موظفي السلطة الفلسطينية في قائمة الفقراء، فيما قرابة 90 ألف موظف بالضفة وغزة مقترضين من البنوك الفلسطينية إضافة إلى الآلاف منهم حصلوا على قروض من مؤسسات الإقراض الأخرى. بالإضافة إلى تداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير، وما خلفه من ارتفاع أعداد الأيتام إلى 20 ألف يتيم، و3 ألاف حالة طلاق سنوياً، وأكثر من 70% من طلبة جامعاتها غير قادرين على تسديد الرسوم الدراسية [20].

وهذا يعني أن استمرار هذه الأزمة وتفاقمها سوف يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وسوف يؤدي أيضاً إلى زيادة أعداد البطالة والفقر، والفقر المدقع، نتيجة توقف الحركة التجارية والصناعية في غزة، نتيجة الأزمة السياسية.

3- مؤشرات أزمة الكهرباء والمياه

يعاني قطاع غزة منذ سنوات من أزمة كهرباء خانقة، تؤثر بشكل سلبي على كافة مناحي الحياة في قطاع غزة، فقد بدأت هذه الازمة منذ قصف إسرائيل لمحطة توليد الكهرباء عقب فقدان الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط عام 2006م في قطاع غزة، وتفاقمت بعد الانقسام بسبب التجاذبات السياسية بين غزة والضفة الغربية.

وفي الوقت الحالي يعاني قطاع غزة من أزمة كهرباء خانقة بسبب توقف محطة التوليد، نظراً لدخول الكهرباء في قلب الأزمة السياسية الحالية، ففي أفضل الحالات يأتي التيار الكهربائي 6 ساعات وصل مقابل 12 قطع، إن لم تكون ساعات القطع أكثر من ذلك بكثير.

وتشير التقارير إلى الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة الكهربائية، وعجز المصادر المختلفة عن تلبية احتياجات قطاع غزة المقدرة بـ(450) (ميجا واط)، حيث من المتوقع أن تزداد هذه النسبة لتصل في العام 2020 إلى (820) ميجا واط على الأقل، وذلك بحسب تقديرات سلطة الطاقة في قطاع غزة.، حيث اضطرت الأسر الفلسطينية للبحث عن بدائل مؤقتة تخفف من وطأة معاناتها، فاستخدموا الشموع للإنارة، والمولدات الكهربائية لتوفير الطاقة، وأشعلوا الحطب للتدفئة وطهي الطعام، وقد شهدت المدّة الممتدة منذ مطلع العام 2010م وحتى منتصف شهر ديسمبر من العام 2016م، وفاة (30) مواطناً من بينهم (24) طفلاً، وسيدة واحدة. وإصابة (30) آخرين، من بينهم (16) طفلاً، و(6) سيدات، ويبرز التقارير واقع الحقوق الأخرى في ظل استمرار أزمة الكهرباء في غزة، وتراجع مستوى جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، من بينها الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في الغذاء والحق في المياه، يتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود اللازم لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعاره، وهذه العوامل أسهمت في انخفاض مستوى الانتاج وارتفاع نسب البطالة، وزيادة نسب الفقر [21].

---

[20] أبو مدلله، سمير، **غزة تستحق أكثر من ذلك.. أوقفوا مجزرة الرواتب**، موقع الاتجاه الديمقراطي، بتاريخ 2017/4/13، على الرابط التالي : http://alhourriah.ps/ar/?page=det&id=43430

[21] مركز الميزان يصدر تقريراً بعنوان واقع أزمة الكهرباء وانعكاساتها على حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة فلسطين، 2017، على الرابط : http://www.mezan.org/post/23194

من جهة أخرى حذرت مصلحة مياه بلديات الساحل يوم الأحد 2017/4/23م من خطورة تفاقم أزمة انقطاع الكهرباء على خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة. وأكد بيان صادر عن مصلحة المياه أن تجدد أزمة الكهرباء "ينذر بحدوث أزمة حقيقية ستؤدي الى تراجع كبير على جودة الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين".

ونبه إلى أن كافة مرافق مصلحة المياه والبلديات وأعمالها مرتبطة بالتيار الكهربائي بالدرجة الأولى. وأوضح أن استمرار هذه الأزمة سيؤدي الى تخفيض عمل العديد من آبار المياه ومحطات ضخ المياه إلى 60% ومحطات التحلية إلى 80% من طاقتها وشلل شبه كامل في عمليات تجميع وضخ ومعالجة مياه الصرف الصحي، في ظل الحاجة إلى 400 ألف لتر من الوقود شهرياً، عدا عن عدم توفر قطع غيار مولدات الكهرباء ما ينذر بمشاكل صحية وبيئية قد لا تحمد عقباها. كما حذر البيان من أن عدم المقدرة على معالجة مياه الصرف الصحي بشكل عام، سيؤدي إلى ضخ حوالي 110 آلاف متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى شاطئ البحر بشكل مباشر، ما سيؤدي إلى منع الاصطياف في البحر لهذا الموسم المتنفس الوحيد لسكان قطاع غزة المحاصر منذ أكثر من عشر سنوات.

ويعاني قطاع غزة من تفاقم حاد في أزمة انقطاع الكهرباء منذ أسبوع بسبب توقف محطة التوليد الوحيدة عن العمل لنفاد الوقود اللازم لتشغيلها وإصرار حكومة الوفاق على فرض ضرائب عليه [22]. وهذا يعني أن استمرار هذه الازمة بدون حل فأننا مقبلين على كارثة إنسانية بكل معني الكلمة.

4- مؤشرات ارتفاع معدلات الجريمة

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وعانت منها البشرية على مر السنين، ولا يخلو أي مجتمع إنساني من الجرائم، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، ولكنها تتباين من مجتمع سكاني إلى آخر من حيث النوع والكم، بل تتباين داخل المجتمع الواحد، تبعاً لاختلاف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسجلت معدلات جريمة القتل ارتفاعاً ملحوظاً في غزة خلال الفترة الماضية، حيث شهد قطاع غزة تزايد في معدلات ارتكاب جريمة القتل لأسباب مختلفة، وانعكاس ذلك على النسيج الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، مما دق جرس انذار لكل المسؤولين والمعينين بالأوضاع في قطاع غزة، وفتح الباب أمام تساؤلات كثيرة عن مسؤولية أطراف الانقسام عن هذه الظاهرة ودور الحكومة والقوى المجتمعية للحد من هذه الظاهرة؟

ورغم اختلاف أسباب ارتكِاب جَّريمَة القتل إلا أن معظم الأسباب ترجعها إلى الفقر والجهل والبطالة، وانعدام الوازع الديني والأخلاقي نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار البطالة والفقر، خاصة بعد تكرار الحروب والحصار المفروض على القطاع، فأصبح لا يمر شهر أو حتى أسبوع وتطالعنا الأخبار عن جريمة قتل جديدة، سرعان ما ينكشف المجرم.

- **جرائم القتل خلال عام 2016**

تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة والخصوصية، خلال عام 2016 والاعتداء على سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووفقا لتوثيق المراكز الفلسطينية لحقوق الإنسان فقد قتل خلال عام 2016م، 50 شخصاً في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون، من بينهم 27 شخص في قطاع غزة و23 في الضفة الغربية، من بينهم 5 أطفال و6 نسا وأصابه 40 أخرين، وكانت الجرائم تندرج ضمن السياقات التالية، 26 حالة قتل في النزاعات والمشاكل العائلية، ومقتل 11 شخص نتيجة سوء استخدام السلاح أو العبث به، ومقتل 10 أفراد من قبل أفراد الشرطة نتيجة استخدام القوة المفرطة، ومقتل أثنين من النساء تحت ما يسمي شرف العائلة، ومقتل شخص في أعمال تتعلق بالمقاومة الفلسطينية [23]

[22] تفاقم أزمة الكهرباء يهدد خدمات المياه في غزة، وكالة الصحافة الفلسطينية(صفا) بتاريخ 2017/4/23م، على الرابط:https://goo.gl/3wU0O6

[23] تقرير حالة حقوق الأنسان في الأراضي الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة فلسطين، 2016، ص 24

وبشكل خاص شهد قطاع غزة العديد من حالات القتل بدافع السرقة، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد شهد القطاع خلال عام 2016 العديد من جرائم القتل، مما أحدث حالة من التساؤل لدى المجتمع عن أسباب تزايد جرائم القتل. ففي تاريخ 18-2-2016 قتلت المواطنة "ليلي محمد السقا" 45 عام على يد ابنتها بسبب خلاف عائلي بينهم ورفض البنت العيش معها، وبعد شهرين من جريمة المواطنة السقا، قتل المواطن "محمد خليل المصري" في تاريخ 18-4-2016 وهو موظف في دائرة الطابو في حكومة غزة، بعد العثور على سيارته متوقفة بالقرب من مقبرة العائلة غرب خانيونس. وفي تاريخ 21-4-2016 قتل المواطن "حماد دغمش" (33 عاماً) على يد مواطن من عائلة "أبو مدين".

وفي تاريخ 12-5-2016 قتل الشاب "عليان اصليح" (22عامًا) خلال شجار عائلي في منطقة معن شرقي محافظة خانيونس جنوب قطاع غزة. كما قتلت المواطنة "ثرية البدري"، بتاريخ 12-5-2016 على يد سارق وسط غزة، وفي تاريخ 18-5-2016 قتل الطفل إبراهيم نصلة (4 أعوام) خنقاً ببلدة بيت لاهيا، على يد أخته البالغة من العمر 19 عاماً بسبب مشاكل اسرية. وبعد عشرة أيام، وفي تاريخ 27-5-2016 عثرت الشرطة الفلسطينية على جثة المواطن علي عوض الله (52 عاماً) مقتولاً في منزله، وعليه آثار ضرب بآلة حادة في منطقة القرارة بخانيونس. وفي تاريخ 25-6-2016 عثرت الشرطة على جثة المواطنة شفا سالم (58 عاماً) مقتولة داخل شقتها الكائنة بالقرب من الميناء غرب مدينة غزة [24].

وفي تاريخ 26-6-2016 وقع شجار عائلي داخل عائلة الديري في حي الصبرة بمدينة غزة وأدى إلى مقتل مواطنة أثناء وقوفها على شرفة المنزل، وبعد أسبوع تجدد الخلاف ووقع اشتباك مسلح بتاريخ 8-7-2016 أدى لمقتل المواطن وسيم الديري. في تاريخ 19-7-2016 قتلت المسنة محاسن عوض شلوف (80 عامًا)، من سكان مدينة رفح. وقالت المباحث إن المسنة شلوف قتلت خنقاً، وأظهرت المعاينة الأولية أنها تعرضت للخنق بشالة بيضاء تركت حول عنقها، وتم القاء القبض على الجاني. وبتاريخ 20-7-2016 قتل المواطن محمود أبو سيدو (22 عامًا) بحي التفاح شرق المدينة[25]. وبتاريخ 2016/12/8 قتل أثنين من عائلة "ابو مدين واصابة ثالث بجرح خطرة في إطلاق نار غرب غزة. وقالت المصادر ان الحادث تم على خلفية ثأر عائلي دون الادلاء بمزيد من التفاصيل [26].

- **جرائم القتل خلال عام 2017**

أثارت جرائم القتل البشعة التي ارتكبت في قطاع غزة خلال الأيام الماضية، ضجة كبيرة في الشارع الفلسطيني، خاصة في غزة، وفتحت الباب أمام تساؤلات حول مستقبل الأوضاع الإنسانية والاجتماعية ومواقع التواصل الاجتماعي، وزادت قلق المواطنين من استمرار الجرائم، وعدم معالجة الأسباب الحقيقية التي تقف وراءها.

أكدت إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان لمظاهر غياب سيادة القانون أن شهر يناير من عام 2017، شهد مقتل أثنين من الأشخاص في قطاع غزة، أحدهم نتج عن اطلاق، أدى لمقتل شخص وإصابة طفل وسيدة، ومقتل شخص أخر في انهيار نفق للمقاومة الفلسطينية [27] وحسب احصائية مظاهر غياب سيادة القانون عن شهر فبراير لعام 2017، لمركز الميزان لحقوق الإنسان، قتل شخص واصابة 5 نتيجة اطلاق حادث اطلاق نار [28]

وخلال أحداث شهر أبريل من عام 2017، قتلت سيدة يوم الثلاثاء2017/4/18م، داخل أحد الأبراج السكنية بمخيم النصيرات وسط قطاع غزة. وأفاد الناطق باسم الشرطة في القطاع بأنه تم العثور على جثة للمواطنة (نسرين حسنين) في

---

[24] 11 جريمة قتل في غزة منذ بداية عام 2016، والوكالة الوطنية للإعلام ، بتاريخ 2017/4/22م، على الرابط التالي:https://goo.gl/Kh7dsu

[25] 11 جريمة قتل في غزة منذ بداية عام 2016، والوكالة الوطنية للإعلام ، بتاريخ 2017/4/22م، على الرابط التالي:https://goo.gl/Kh7dsu

[26] مقتل شقيقين من عائلة ابو مدين واصابة ثالث بجراح خطرة في اطلاق نار غرب غزة، وكالة سهم الإخبارية، بتاريخ 2016/12/8م، على الرابط : https://goo.gl/aA2Jna

[27] إحصائيات شاملة للانتهاكات الإسرائيلية ومظاهر غياب سيادة القانون، يناير 2017، مركز الميزان لحقوق الإنسان، على الرابط التالي: https://goo.gl/YfhQAr

[28] إحصائيات شاملة للانتهاكات الإسرائيلية ومظاهر غياب سيادة القانون، فبراير2017، مركز الميزان لحقوق الإنسان، على الرابط التالي: https://goo.gl/2qu9xi

منتصف الأربعينات من العمر مقتولة، داخل أحد الشقق السكنية بأبراج مخيم النصيرات "أبراج عين جالوت". وقتلت المواطنة سعدة عبدالله محمد عاشور "31 عاماً" فجر اليوم السبت 2017/4/22، إثر تعرضها للطعن على يد زوجها في مدينة رفح جنوب قطاع غزة. وقال المتحدث باسم الشرطة في غزة، إن: المواطنة قُتلت طعنًا بالسكين على يد زوجها في حي تل السلطان برفح .

وقتل مسن، فجر يوم الأحد 2017/4/23، في جريمة قتل وسطو جديدة على منزله في منطقة تل الهوا غرب مدينة غزة. وأوضحت المصادر، أنه تم العثور على جثة المسن إسماعيل ديب غباين (70 عاماً)، ملقاة أمام مبنى سكني غرب مدينة غرب، وهو صاحب سوبر ماركت حيث تعرض منزله للسرقة.[29].

فقد شهد قطاع غزة، منذ بداية العام الجاري، نحو 6 جرائم نوعية، كانت حديث الشارع لأيام عدة. فقد أكد مختصون نفسيون واجتماعيون، أن القطاع سيشهد استمراراً في جرائم القتل، بأنواع لم يعهدها المواطنون من قبل، حال بقاء الوضع على حاله في قطاع غزة. ومع زيادة الجرائم بشكل واضح، [30] مما يعني أن استمرار هذه الأزمة واستمرار حالة الانقسام وتردي الأوضاع الاقتصادية، في ظل المؤشرات السابقة، يعني أن المجتمع الفلسطيني ذاهب نحو التفكك والانحلال نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف والاغتراب في المجتمع، مما يتطلب البحث عن حلول جذرية لحالة الانقسام التي أصبحت تؤثر على كافة مناحي الحياة.

5- مؤشرات ارتفاع معدلات الطلاق

أظهرت إحصائية فلسطينية رسمية، أن هناك ارتفاعاً في حالات الطلاق مقابل انخفاض في حالات الزواج في قطاع غزة خلال عام 2016. وبحسب الإحصائية التي تلاها رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في غزة، الشيخ "حسن الجوجو" في مؤتمر صحفي بغزة، فإن عدد حالات الطلاق بلغت 3188 خلال العام الماضي مبينا أن النسبة وصلت إلى 16.6%، مقابل 14.6% في العام الذي سبقه بواقع 2627 حالة (أي نحو 561 حالة طلاق إضافية). ولفت الجوجو إلى أن غالبية حالات الطلاق كانت قبيل الخلوة الشرعية، وبلغت نحو 1374 حالة (أي نحو 43.1%) من إجمالي حالات الطلاق. وسجل في محافظة مدينة غزة 1124 حالة، و618 شمال غزة، و462 في محافظة الوسطى، و588 في خانيونس و396 في محافظة رفح. وبشأن الزواج، فقد سجل في محافظة مدينة غزة 7.044، وشمال غزة 3.669، ومحافظة الوسطى 3.734، وخانيونس 3.574، ومحافظة رفح 2.227. وأشار إلى وجود انخفاض في حالات الزواج في العام الماضي عن سابقه بنحو 1450 عقد زواج بفارق يصل إلى نحو 8% [31].

وهذا أيضا مؤشر خطير على طبيعة الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة، فتزايد معدل الطلاق في القطاع ناتج عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية النفسية، بسبب عديد الأزمات التي تعاني منها كافة شرائح المجتمع، وخاصة شريحة الشباب، التي تقبل على الزواج في ظل هذه الظروف الاقتصادية، مما ينتج عنها ارتفاع لمعدلات الطلاق، التي اذا ضفنا لها القضايا المعلقة في المحاكم الشرعية قد تصل النسبة لأكثر من ذلك بكثير.

6- مؤشرات انتشار المخدرات في قطاع غزة

[29] مصرع مسن على أيدي لصوص غرب غزة، وكالة خبر للإعلام، بتاريخ 2017/4/23م، على الرابط التالي: https://goo.gl/M4uoU2

[30] مختصون لـ "فلسطين اليوم": القطاع سيشهد المزيد من الجرائم النوعية، وكالة فلسطين الآن الإخبارية،23 نيسان / أبريل 2017، على الرابط التالي: https://goo.gl/hYbqVT

[31] ارتفاع في عدد حالات الطلاق في قطاع غزة، وكالة سما الإخبارية، بتاريخ 2017/1/29، على الرابط: https://goo.gl/rDOIYu

رغم جهود شرطة مكافحة المخدرات في محاربة تجار ومتعاطي المخدرات في غزة؛ إلا أنه عند قراءة تطور انتشار المخدرات من واقع الاحصاءات الخاصة بالشرطة نجد ان استمرار تفاقم ظاهرة انتشار المخدرات والاثار المترتبة عنها، مما يعني أن مسئولية ذلك أكبر من أن يتم حصرها في الادارة العامة لمكافحة للمخدرات وأن هناك جهات مختلفة لا تقل أهمية في مسئولياتها في مجال مكافحة المخدرات، ابتداء من قيادة وزارة الداخلية ومؤسساتها المختلفة خاصة المديرية العامة للإصلاح والتأهيل، ومروراً بالنيابة العامة والقضاء، وانتهاءً بمجلس الوزراء والمجلس التشريعي. فمن خلال العودة للجدول رقم (1) الخاص تقرير انجازات الشرطة للأعوام (200- 2009 2010 2011) م، نلاحظ تطور ملفت للنظر في موضع قضايا المخدرات، حيث بلغ إجمالي عدد القضايا المسجلة في الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة (5983) قضية [32].

جدول رقم (١)

قضايا المخدرات المسجلة لدى الشرطة للأعوام (٢٠٠٨ – ٢٠١١)م

نوع القضايا	التفصيل
قضايا زراعة	أشتال أفيون (٤)، أشتال بانجو (٧٨)، بذور بانجو (٤٦) قضايا أخرى (١) .
قضايا ترويج	بانجو (١٣٧)، حشيش (٧٩٥)، كوكائين (١٦)، أدوية مخدرة (١٥١٣)، أفيون (١٥)، قضايا أخرى (٣) .
قضايا تجارة	بانجو (١٣٠)، حشيش (٥٣٠)، كوكائين (٥٩) ، أدوية مخدرة (٦٤١)، أفيون (١٣)، قضايا أخرى (٣) .
قضايا تعاطي	بانجو (١٠٨)، حشيش (٧٣٧) ، كوكائين (٥٢) ، أدوية مخدرة (١٠٦٨)، أفيون (٢٧)، قضايا أخرى (٧) .
إجمالي عدد القضايا المسجلة	**(٥٩٨٣) قضية .**

المصدر: مركز معلومات الشرطة، تقرير الانجازات للأعوام (٢٠٠٨ – ٢٠١١)م.

جدول رقم (٢)

جدول يوضح مدى تفاقم ظاهرة المخدرات في قطاع غزة للربع الاول من عام ٢٠١٢م

المنطقة	الاصناف							
	كوك جرام	حشيش	ترامادول حبة	بانجو اشتال	بانجو بذور	سعادة حبة	عقاقير اخرى	ادوات تعاطي
الشمال	١	٢٠٠٨	٩٢٩٣٢	٣٤	٢٠	١٠٠٩	٥	٩
غزة	٤٥	٣٦٥٩	٥٣٨٣٣	٧٣	٦٤٩	١٧٨	٣٧٩	١١
الوسطى	٠	٢٦٠١	١١٢٧٧	١١٨	٠	٠	١٤٥	٣
خانيونس	٠	٢٢٥٠	٢٥٢٥١	٢١	٢٠	٣٤	٢	١٠
رفح	٠	١٤٧٢٦	١٧٣٤٨٣	٣٣٤	٧٣	٩	٧٨٦	٤
المجموع	٤٦	٢٥٣٢٤	٣٥٦٧٧٦	٥٨٠	٧٦٧	١٢٣٠	١٣١٧	٣٧

المصدر: الادارة العامة لمكافحة المخدرات، احصاءات الربع الاول من العام ٢٠١٢م.

[32] لبد، عماد، سعيد، فاقم ظاهرة المخدرات في قطاع غزة ..... مسئولية من ، موقع الشرطة الفلسطينية في غزة، على الرابط التالي: https://goo.gl/bq1KQO

وبالعودة الى الجدول رقم (2) الصادر عن الادارة العامة لمكافحة المخدرات الخاص بالربع الاول من العام 2012م يتضح لنا حجم الظاهرة ومدى استمرارها. مما يعني ان هناك خللاً ما زال قائماً وان ناقوس الخطر مازال موجوداً وأن الظاهرة لم تنجح معها كافة الحلول والمحاولات السابقة. وان علاجها يحتاج تكاتف جهود الجميع فالكل مقصر والكل امام الله مسئول[33].

وخلال أواخر عام 2016، وبداية عام 2017، انتشرت المخدرات بشكل كبير جدا في قطاع غزة الذي يعاني من الفقر والبطالة، وتردي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة كل المؤشرات السابقة، فقد تتدفق على قطاع غزة مخدر الماريجوانا والعقاقير المسكنة، التي لا يُسمح بتداولها دون وصفات طبية، بشكل لم يسبق له مثيل.

وقال مسؤولون إن كمية المخدرات التي تم ضبطها في غزة في يناير من عام 2017، وحدها تعادل ما تم ضبطه في عام 2016 بأكمله. وقد اعتقلت السلطات ثمانية من كبار تجار المخدرات في واحدة من أكبر عمليات الشرطة حتى الآن. وتقوم عصابات بتهريب "الماريجوانا" وعقار "الترامادول" المسكن للآلام من مصر إلى غزة حيث يعيش نحو مليوني فلسطيني في القطاع الذي يبلغ طوله نحو 45 كيلومترا ويصل عرضه إلى 12 كيلومترا ويعاني 40 بالمئة من الشبان فيه من البطالة فيما يدفعهم صوب المخدرات. وفي أحدث عملية لها ضبطت الشرطة بغزة أكثر من 100 كيلوجرام من "الماريجوانا" بقيمة تصل إلى خمسة ملايين دولار في شوارع غزة إلى جانب 250 ألف حبة من "الترامادول" الذي يباع بسعر يتراوح بين 130 و170 شيقلا (35-45 دولارا) لكل عشر حبات وقال العقيد "أحمد القدرة" مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في غزة "أؤكد أن انتشار المخدرات في قطاع غزة هو مشكلة وليس ظاهرة. ونحن نعاني منها كباقي مشكلات القطاع، وهذه مشكلة ممتدة في أكثر من بلد وعلى مستوى العالم كله. "لكنه أضاف أن عقوبات تجارة المخدرات باتت أخف مع مرور السنين الأمر الذي ربما ساعد في انتشارها[34].

لا شك ان انتشار آفة المخدرات، خاصة بين الشباب في قطاع غزة يعتبر مؤشر خطير وخطير جدا، في ظل ما يعانيه القطاع من أزمات وصعوبات، فتعاطي المخدرات أصبحت أحد الوسائل الرئيسة لدى الشباب للهروب من الواقع الصعب، التي أصبحت عامل مهم في انتشار ظاهرة القتل والسرقة التي انتشرت في غزة خلال السنوات الماضية، وبالتالي فأن استمرار الأزمة سوف يؤدي لتداعيات خطيرة على قدرة أجهزة الأمن في الحد من انتشار المخدرات والجريمة في القطاع.

7- مؤشرات الكثافة السكانية

يعتبر قطاع غزة من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، وهذا الأمر يؤدي في كثير من الأوقات إلى مشاكل اجتماعية وأزمات، وحوادث وخلافات بين الجيران، بسبب ضيق الحال، والعصبية الكبيرة التي يتمتع بها المواطن الفلسطيني، نتيجة الضغوطات والأزمات المتعددة التي يعاني القطاع منذ سنوات.

فقد أظهرت أحدث إحصائية صدرت عن الإدارة العامة للأحوال المدنية بوزارة الداخلية أن عدد سكان قطاع غزة بلغ مع نهاية العام 2016، مليونين و15 ألفاً و64 نسمة. وحسب إحصائية مركز المعلومات في وزارة الداخلية، فإن قطاع غزة وصل تعداد سكانه مليونين و15 ألف نسمة، بنسبة 50.66% ذكور، و49.34% إناث. وأظهرت إحصائية الأحوال المدنية أن قطاع غزة يشهد شهرياً حوالي 5 آلاف مولود جديد، فيما يشهد القطاع سنوياً تسجيل أكثر من 53 ألف مولود جديد[35]. وبلغت الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية نهاية العام 2014، 767فرد كم^2، منها في الضفة الغربية حوالي 500 فرد كم^2، ووصلت في غزة إلى 4,904 فرد في كم^2، علماً أن مساحة قطاع غزة تساوي 365كم2، ما يساوي 1% من مساحة فلسطيني، بينما تساوي مساحة الضفة الغربية حوالي 5,860 كم^2. وهي ما يقارب 21% من مساحة فلسطين.

---

[33] لبد، عماد، سعيد، فاقم ظاهرة المخدرات في قطاع غزة .. مسئولية من ، موقع الشرطة الفلسطينية في غزة، على الرابط التالي: https://goo.gl/bq1KQO

[34] مع تدفق المخدرات على غزة.. الأجهزة الأمنية تشدد العقوبات للمهربين، وكالة شهاب، بتاريخ 2017/3/31، على الرابط:https://goo.gl/uz0v2g

[35] حتى نهاية 2016: عدد سكان قطاع غزة 2 مليون و15 ألفاً و644 نسمة، دنيا الوطن، بتاريخ 2017/1/16، على الرابط : https://goo.gl/rXcPvM

8- مؤشرات حقوق الإنسان

تؤكد كل الدلائل والمؤشرات أن المجتمع الفلسطيني قد دخل في مرحلة جديدة، تتسم بعودة خطاب العنف والكراهية مرة أخري في الحالة الفلسطينية، منذ بداية الأزمة الحالية، التي كانت أحد مظاهرها، النكاف والعنف في الخطاب السياسي، الذي انعكس على الشارع وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما قد ينعكس بشكل سلبي على واقع حقوق الإنسان والحريات العامة.

وقد وثقت مراكز حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية العديد من حالات التعدي على حقوق الإنسان خلال عام 2016، حيث العديد من المواطنين شكاوى وافادات ادعوا تعرضهم للتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والحاطة للكرامة، في مراكز التوقيف، سواء في غزة أو في الضفة الغربية، بما في ذلك تعرضهم للشبح والتعذيب، والعزل الانفرادي والضرب بالفلكة، والتهديد بالقتل، والحرمان من النوم، وقد توفى في مراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية خلال عام 2016، أثنين من المواطنين واحد في غزة والآخر بالضفة الغربية [36] مما يعني أن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية سوف يشهد مزيد من التراجع مع توتر الأوضاع الداخلية الفلسطينية، التي يشتد فيها العنف المادي والمعنوي، من قبل الأطراف الفلسطينية ضد بعضهم البعض.

وأكبر دليل على انعكاس الأوضاع السياسية على حالة حقوق الإنسان والحريات العامة، حادثة الاعتداء على المناضل "محمود الزق" أو الوليد، أمين سر هيئة العمل الوطني، التي تعتبر مؤشر خطير على واقع الحريات وحقوق الإنسان في ظل الأزمة الحالية، فقد أدانت مركز حقوق الإنسان في غزة ومن بينها الهيئة الدولية لدعم الشعب الفلسطيني، واعتبرته مؤشر خطير على تدني الحريات العامة في غزة، كما أدانت القوى الوطنية والاسلامية حادثة الاختطاف والاعتداء التي تعرض لها محمود الزق، أمين سر هيئة العمل الوطني، أمس الأربعاء، بحي الشجاعية شرق مدينة غزة. وطالبت القوى الوطنية والإسلامية، الجهات الأمنية في وزارة الداخلية بغزة، بملاحقة الفاعلين وتقديمهم للقضاء من أجل الحفاظ على سيادة القانون والنظام وحماية أمن المواطنين. وأكدت القوى، أن الحفاظ على الحريات العامة، هو واجب الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية، ومسئولية جميع الفصائل على الساحة الوطنية في فلسطين [37].

---

[36] **تقرير: حالة حقوق الأنسان في الأراضي الفلسطينية**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة فلسطين، 2016، ص 25

[37] **الفصائل تدين الاعتداء على الزق وتدعو الأجهزة الأمنية لملاحقة الفاعلين**، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، على الرابط:https://goo.gl/phx0pV

الخلاصة

على الرغم أن هذه الأزمة ليست الأولى التي تمر فيها الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية، إلا أنها تعتبر نقطة مفصلية في العلاقة ما بين حركتي فتح وحماس، سوف يترتب عليها كثير من الأحداث والتطورات، خاصة أن الأزمة لها امتدادات دولية وإقليمية فالأمر ليس مجرد أزمة رواتب أو كهرباء وإنما هي أزمة حادة قد تقود الى التوافق او الى فصل نهائي ما بين غزة والضفة، ولكن كل ذلك يتوفق على سلوك وتصرفات الفصائل الفلسطينية، وخاصة حركتي فتح وحماس، ومدى قدرة الشعب الفلسطيني سواء في غزة أو الضفة الغربية، والشتات على اجبار الأطراف لتقديم تنازلات من أجل الوطن قبل فوات الآوان، وفي ضوء المعطيات والمؤشرات السابقة يمكن لنا التأكيد على النقاط التالية:

- دخلت الأراضي الفلسطينية مع قرار الحكومة الفلسطينية خصم جزء من رواتب موظفين السلطة، مرحلة جديدة، من مراحل العلاقة المتوتر بين حركتي فتح وحماس، الأمر الذي انعكس على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية في غزة.
- كل المؤشرات والدلائل تؤكد أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الإنسانية في غزة على حافة الانهيار، وأن استمرار الأزمة الحالية سوف يؤدي لكارثة إنسانية في قطاع غزة، مما يطلب سرعة الخروج من الأزمة الحالية عبر الوحدة الوطنية.
- جاءت الأزمة الحالية، نتيجة تحولات دولية وإقليمية ألقت بظلالها على الأراضي الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة، فالأزمة جاءت في سياق إعادة تريب الأوضاع في المنطقة وفق المنظور الأمريكي الذي يستعدي حركات الإسلام السياسي.
- هناك تخوفات من انفلات الأوضاع السياسية بين حركتي فتح وحماس، صولاً للعودة لحالة الاقتتال الداخلي مرة أخرة أخرى
- تأثرت الحركة التجارية والاقتصادية في قطاع غزة بقرارات الحكومة الفلسطينية أشد تأثير، بسبب حالة القلق من المستقبل، فقد انعكس ذلك على الحركة التجارية والأسواق بشك كبير جدا.
- هناك تخوفات من ارتكاب مخالفات وانتهاكات لحقوق الانسان متبادلة خارج القانون، سواء في غزة أو في الضفة الغربية، نتيجة توتر العلاقة السياسية بين حركتي فتح وحماس.

وعليه تطالب الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني، بالتالي:

- مطالبة المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية باستمرار تعامله مع قطاع غزة كأرض محتلة، ومواجهة قوات الاحتلال (الإسرائيلي) وإلزامها باحترام مسئولياتها بوصفها قوة احتلال ووقف العقوبات الجماعية التي تنفّذها وإجبارها على رفع الحصار الذي يفضي إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية التي نص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتهم القانونية لضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية، من خلال إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) للأراضي الفلسطينية المحتلة.
- مطالبة الفصائل والأحزاب الفلسطينية بوضع حدٍّ للانقسام الداخلي الذي يتسبب في مزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية في ظل استمرار حصار غزة وتواصل الانتهاكات الإسرائيلية الأمر الذي يدفع إلى ضرورة وضع حدٍ للخلافات، وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني.
- دعوة الفصائل الفلسطينية والقوى والفعاليات الوطنية والإسلامية لإخذ دورها الوطني في ممارسة ضغوط على الطرفين بهدف تغليب الوحدة الوطنية والمصالح العليا للشعب الفلسطيني على المصالح الحزبية الضيقة.
- الدعوة لحوار وطني شامل، يؤدي لاتفاق على برنامج عمل وطني واستراتيجية موحدة لمواجهة التحديات، في ظل الرغبة الأمريكية لإعادة إطلاق المفاوضات من جديد.

- العمل بشكل جاد على ضبط الشارع الفلسطينية ووقف حمالات التراشق الإعلامي التي سوف تؤدي لمزيد من التوتر بين أنصار الطرفين.
- يتوجب على حركة حماس وفتح التعامل بإيجابية وسرعة التوافق الوطني من أجل تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي السيء، والمساهمة في تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتحضير لأجراء الانتخابات العامة كمخرج للأزمة الحالية.
- ان تمارس حكومة التوافق دورها الطبيعي في غزة، حتى تشكيل حكومة وحدة وطنية، مع ضرورة إلغاء كافة القرارات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة الماضية.
- تكثيف حملات التوعية من مخاطر المخدرات، مع التركيز على الحملات الدينية والصحية، عبر المساجد، ولجان الاحياء المحلية، والمراكز الصحية، ووسائل الاعلام (المرئي، المسموع، المكتوب، الالكتروني).
- اعداد برامج التوعية والتثقيف ضمن فعاليات وزارة التربية والتعليم سواء في الجامعات أو المقررات المدرسة أو الانشطة اللامنهجية او النشرات الدورية، للحد من مخاطر انتشار المخدرات، وتفعيل التنسيق والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة المخدرات.
- اعداد برامج تأهيل واصلاح خاصة بالمدمنين في المديرية العامة لمراكز الاصلاح والتأهيل من طرف جهات مختصة ومؤهلة وتوفير لها الصلاحيات والدعم المالي الكافي.
- انشاء مركز فطام مؤهل وفعال لعلاج مدمني المخدرات على مستوى قطاع غزة، ورفده بكافة الامكانيات البشرية والمادية والمعنوية. أو على الأقل فتح اقسام في المستشفيات للعلاج متعاطي المخدرات.
- ضرورة تحييد ملف الكهرباء بعيداً عن التجاذبات السياسية، على الأطراف المسئولة سواء سلطة الطاقة أم شركة التوليد وشركة توزيع الكهرباء إيجاد الحلول السريعة لأزمة التيار الكهربائي لمحاولة وقف التدهور الحاصل في المستوى المعيشي للمواطنين.
- ضرورة تفعيل كافة المقترحات والمشاريع، التي من شأنها المساهمة في تفكيك أزمة الكهرباء، ووضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بضمان تحسين الطاقة الكهربائية، كتوصيل محطة توليد الكهرباء بالغاز، وزيادة كمية الكهرباء المستوردة والأخذ في الاعتبار النمو السكاني والعمراني وحاجاته المستقبلية للحيلولة دون تجدد الأزمات، وتجنيب السكان مزيداً من المعاناة والخسائر.
- ضرورة تقديم الدعم اللازم للسكان في قطاع غزة لاسيما للأسر الفقيرة، وللعاطلين عن العمل بما يساهم في قدرتهم على تغطية متطلبات الحياة الأساسية، وتخصيص جزء من المنح لقطاع الطاقة وتمويل الوقود بما يضمن استمرارية التيار الكهربائي، والتوجه إلى مشاريع الطاقة البديلة التي تساعد على إنتاج الطاقة وضرورة توفير التمويل لها.